منح أكثر من ١٠٠ ترخيص إداري لمنشآت للاستثمار الصناعي في حسياء الصناعية

وزير الصناعة لـ«الوطن»: ٤٧٠٠ طن قطن خام لمصلحة المعامل الخاصة والعامة

| نبال إبراهيم

أكد وزير الصناعة عبد القادر جوخدار لـ«الوطن» أن العملية الإنتاجية في شركة الوليد للغزل والنسيج تسير بوتيرة متسارعة بعد تطوير الآلات في المنشآت الصناعية بما يتلاءم مع تأمين حاجة السوق الماسة بالقطاعين العام والخاص من الخيوط النسيجية.

ولفت الوزير خلال جولة له أمس على المنشآت الصناعية بمدينة حسياء الصناعية وتجمع شنشار الصناعي إلى أنه تم تأمين كمية ما يقارب ٤٧٠٠ طن من القطن الخام لتوزيعها على منشآت القطاع العام لتأمين الخيوط القطنية للصناعيين سواء بالقطاع العام أم الخاص.

جوخدار بين أن شركة سكر حمص لإنتاج الخميرة والكحول تعمل بواقع ورديتين يومياً لتأمين مادة الخميرة للمخابز على مستوى القطر.

وأشار الوزير إلى أن شركة ألبان حمص منشأة إستراتيجية تعمل على إنتاج ما يقارب ٥ آلاف طن من الحليب لإنتاج ٢٦ صالة موزعة في المحافظات السورية سيتم تزويدها بكل منتجات الشركة.

ولفت الوزير خلال جولته على منشآت القطاع الخاص بمدينة حسياء الصناعية وتجمع شنشار الصناعي إلى أن هذه المنشآت تعمل بشكل دؤوب ومتواصل للتوسع الأفقي في منشآتها الصناعية وإضافة خطوط إنتاج جديدة، مشيراً إلى أنه تم خلال هذا العام منح أكثر من ١٠٠ ترخيص إداري لمنشآت للاستثمار الصناعي في مدينة حسياء الصناعية.

وأكد الوزير أن الوزارة تعمل على متابعة الصناعيين لمنح القرار الصناعي ومن ثم رغباتهم وطلباتهم بتأمين مستلزمات الإنتاج، مبيناً أن الحكومة والدولة تعمل جاهدة لتأمين كامل مستلزمات العملية الإنتاجية وديمومتها سواء في القطاع العام أم الخاص بما في ذلك تأمين المواد الأولية وإدخال آلات حديثة لتواكب عملية الإنتاج الصناعي.

وأشار إلى أنه سيتم دعم العديد من شركات القطاع العام ولاسيما النسيجية منها ليتم التحول من إنتاج الخيوط النسيجية القطنية العادية إلى خيوط الكومباكت التي تدخل في العديد من الصناعات حالياً وخاصة أن منشآت القطاع العام للغزل تؤمن احتياج القطاع الخاص من الخيوط القطنية.

ورداً على سؤال لـ«الوطن» حول انخفاض الطاقات الإنتاجية للمنشآت الصناعية وعملها بحدودها الدنيا حالياً، قال الوزير: يتم العمل على تأمين كل مستلزمات الإنتاج اللازمة لاستمرار العملية الإنتاجية وهناك العديد من القرارات التي صدرت عن اللجنة الاقتصادية والحكومة لتسهل بشكل عملي استمرار عجلة الإنتاج وتسريعها بما يحقق زيادة الإنتاج والإنتاجية والوصول إلى طاقات إنتاجية يمكن للصناعيين من خلالها تصدير منتجاتهم إلى خارج القطر.

هذا وعقد وزير الصناعة اجتماعاً موسعاً مع عدد من الصناعيين ورجال الأعمال والتجار في غرفة صناعة حمص للوقوف على متطلباتهم والصعوبات التي يعانونها.

رافق الوزير في الجولة محافظ حمص نمير مخلوف ورئيس غرفة الصناعة لبيب الإخوان وزاروا خلالها العديد من المنشآت الصناعية الغذائية والنسيجية والكيميائية والهندسية الحكومية والخاصة.

قمحنا لن يتجاوز ٨٠٠ ألف طن ونحن بحاجة لـ٢,٢ مليون طن استيراد

«اتحاد الفلاحين»: قسد اشترت ١,٥ مليون طن قمح في مناطق سيطرتها

| رامز محفوظ

استبعد رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف أن تصل الكميات المسوقة من مادة القمح خلال الموسم الحالي لحدود مليون طن، مؤكداً بأنها لن تتجاوز ٨٠٠ ألف طن كحد أقصى.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الخليف أن حاجة القطر سنوياً من مادة القمح بحدود ٣ ملايين وفي حال كانت الكميات المسوقة على مستوى القطر ٨٠٠ ألف طن فنحن بحاجة لـ٢.٢ مليون طن استيراد.

ولفت إلى أن الكميات المسوقة من مادة القمح لغاية تاريخه تجاوزت ٧٠٠ ألف طن وعمليات التسويق مستمرة حتى نهاية الشهر القادم، لافتاً إلى أن وتيرة التسويق انخفضت جداً خلال الفترة الحالية بشكل كبير مع قرب انتهاء موسم التسويق، مبيناً أن التسويق في المناطق الواقعة تحت السيطرة في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور انتهت على حين أن التسويق في المحافظات الأخرى مستمر ولم يتوقف.

وأوضح الخليف بأن تسويق المادة من خلال الموسم الحالي ولم تتجاوز الكميات المسوقة لغاية تاريخه ١٠ آلاف طن والسبب الرئيسي في قلة التسويق قيام ميليشيا «قسد» بمنع الفلاحين من تسويق محصولهم وإجبارهم على بيع المحصول لها بالقوة، مشيراً إلى أن «قسد» اشترت من الفلاحين الموجودين في مناطق سيطرتها في محافظة الحسكة ما يقرب من ١,٥ مليون طن من القمح بسعر ٤ آلاف ليرة للكيلو الواحد.

وأكد أن إنتاج القمح في المناطق الواقعة تحت السيطرة يسوق بالكامل للمراكز التابعة لمؤسسة الحبوب ولم تتم أي عمليات بيع لتجار، لافتاً إلى أن الكميات التي رفضت المراكز التابعة لمؤسسة الحبوب استلامها من الفلاحين قليلة جداً خلال الموسم الحالي وسبب رفض هذه الكميات ارتفاع نسبة الشوائب فيها وتجاوزها للحد المسموح به.

لا رضا من الفلاحين عن سعر الحكومة

وبين أنه خلال الفترة الماضية حصل تأخير في صرف قيم الأقماح المسلمة في محافظة حمص من المصرف الزراعي في المحافظة ووصلت شكاوى من الفلاحين بهذا الخصوص والاتحاد بدوره تواصل مع مؤسسة الحبوب ومع الإدارة العامة في المصرف الزراعي وتم تدارك موضوع التأخير، لافتاً إلى أن صرف قيم الأقماح حالياً يتم خلال مدة أسبوع كحد أقصى.

وعن الصعوبات التي يعاني منها الفلاحون خلال الموسم الحالي أوضح الخليف أن أبرز الصعوبات عدم توافر أكياس الخيش بالشكل الكافي لدى مؤسسة الحبوب وحصول نقص بتوزيعها منذ بداية الموسم، ونتيجة لذلك لجأ قسم من الفلاحين للاستعاضة عنها بأكياس النايلون.

وختم بالقول إنه ليس هناك رضا من الفلاحين عن السعر المحدد من الحكومة لشراء مادة القمح خلال الموسم الحالي وخاصة في ظل الارتفاع الكبير الذي تشهده الأسعار في الأسواق حالياً، مبيناً أن الفلاحين طالبوا في اجتماع مجلس الاتحاد العام للفلاحين الذي عقد خلال الشهر الماضي بضرورة رفع السعر المحدد لشراء القمح من الحكومة خلال الموسم القادم بحيث يصبح سعر الكيلو ٤ آلاف ليرة كحد أدنى.

أسعار المراوح.. نار!

تبدأ بـ ٥٠٠ ألف ليرة وترتفع إلى مليون ونصف ومروحة «الشفرات» بـ ١٧٥ ألف ليرة

| جلنار العلي

تشهد أسعار المراوح في أسواق الكهرباء بدمشق ارتفاعاً كبيراً مع اشتداد الحر في فصل الصيف، ما حرم الكثيرين من اقتناء مروحة هذا العام وذلك على الرغم من انتشار البدائل عن المراوح التي تعمل على الكهرباء، إلا أن أسعارها ما تزال مرتفعة بالنسبة للمواطنين.

«الوطن» جالت على بعض صالات عرض الكهربائيات في العاصمة دمشق، فكانت البداية من المراوح التي تعمل على البطاريات، حيث وصل سعر المروحة العامودية ١٨ إنش ديجيتال إلى ١,١ مليون ليرة، بينما وصل سعر مروحة أخرى بمواصفات تقل عن مواصفات الأولى إلى ٥٠٠ ألف ليرة، أما بالنسبة للمراوح التي باتت تباع كشفرات فقط والتي تعلّق على الجدران فإن أسعارها تراوحت بين ٧٥-١٢٥ ألف ليرة، فيما تتراوح أسعار المراوح الكهربائية بين ٤٠٠ ألف إلى ١,٥ مليون ليرة، أما السقفية الكهربائية ٦٠ إنش مع ٣ شفرات فوصل سعرها إلى ٦٠٠ ألف ليرة.

محمد الجابي، وهو أحد مسؤولي صالات العرض لإحدى الشركات الكهربائية، بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن أسعار المراوح ارتفعت عن العام الماضي حوالي ١٥٠ بالمئة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات التشغيل من جهة وارتفاع أسعار القطع المستوردة من جهة أخرى، فعلى الرغم من أن المراوح هي صناعة محلية بمعظمها إلا أنها تحتاج الكثير من القطع غير المتوافرة في السوق الداخلية، وبالتالي فإن سعر الصرف يتحكم بها بشكل كبير، لافتاً إلى وجود جمود كبير بالإقبال على الشراء منذ بداية فصل الصيف على اعتبار أن الأجهزة الكهربائية بالمجمل أصبحت من الأمور الثانوية بالنسبة لأغلب الأشخاص نتيجة لارتفاع أسعارها، لذا اتجه كثيرون إلى اقتناء الشفرات التي تعمل على البطاريات لانخفاض أسعارها على الرغم من أن نسبة الأمان فيها معدومة.

من جهته، أشار عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، في تصريحه لـ«الوطن»، أن ارتفاع أسعار المراوح يعود بلا شك إلى ارتفاع أسعار التكاليف الثابتة والمتغيرة، ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وقلة المبيعات التي أدت إلى ارتفاع حصة المنتج من التكاليف الثابتة، لافتاً إلى أن المعامل باتت تعمل يوماً وتتوقف خمسة أيام.

الحلاق لـ«الوطن»:

أولوية استيراد المواد الأولية لا تغطي كل أنواع المعامل

مدير صالة لـ«الوطن»:

أسعار المراوح ارتفعت عن العام الماضي بنسبة ١٥٠ بالمئة

وأكد الحلاق أن المشكلة ليست في الأسعار بحد ذاتها وإنما بضعف الدخل إذ إن سعر المروحة يصل إلى ١٠ أضعاف الراتب الواحد، وبالتالي حتى لو انخفض من كل المواد ما يشكل عبء رأسمال إضافي بالنسبة للمنتج وزيادة في التحوط عند التسعير، مشيراً إلى أن هذه المشكلة تم حلها في دول الغرب من خلال اعتماد ما يسمى بـ«المخزون الصفري» الذي يلغي المخازين ليست هذه الأولوية بالحد الأقصى الذي يغطي مستلزمات كل معمل بالشكل الكامل، فمشكلة المواد الأولية أنها متنوعة إلى حد كبير جداً فمثلاً قد يعطل «البرغي» الواحد العملية الإنتاجية بكاملها إذا ما تعذّر تأمينه، لذا فإن المعمل يحتاج وجود مخزون جيد لديه من ٦٠٠ ألف ليرة فستبقى مرتفعة الثمن بالنسبة للمواطن.

ومن جهة أخرى، أكد الحلاق وجود أولوية بالاستيراد بالنسبة للمواد الأولية الداخلة في الصناعة، ولكن الاحتياطية للمصانع ليقوم المواردون بتوريد جميع المواد التي يحتاجها المعمل بشكل يومي.

٢٢٥ ألف طن من القمح سلمها الفلاحون لـ«السورية للحبوب»

السالم لـ«الوطن»: موسم جيد وإقبال الفلاحين على تسليم القمح كان كبيراً

| حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة بحماة عبد الحميد العموري لـ«الوطن» أن نحو ٢٢٥ ألف طن من القمح هي الكميات التي سلمها الفلاحون لمراكز الحبوب بالمحافظة، وهو إنتاج جيد جعل المحافظة تتبوأ المرتبة الأولى بالتسويق لهذا الموسم.

ومن جانبه ذكر رئيس اتحاد فلاحي المحافظة حافظ السالم لـ«الوطن»، أن عمليات التسويق في خواتيمها، فحتى اليوم بعض المراكز تستلم من الفلاحين إنتاجهم، بما يعادل حمولة جرار، على حين بعض المراكز الأخرى عمليات الاستلام وأغلقت.

وأوضح أن الفلاحين يستلمون قيمة محاصيلهم التي سلموها للدولة من دون أي تأخير أو صعوبة.

ولفت إلى أن موسم التسويق هذا كان جيداً قياساً بالإنتاج، وقد كان إقبال الفلاحين على تسليم إنتاجهم لمراكز «السورية للحبوب» كبيراً، وهذا يدل على غيريتهم الوطنية ومحبتهم لوطنهم وتأمين القمح ومن ثم الدقيق له لتحقيق الأمن الغذائي.

ومن جانبه، بيّن مدير المصرف الزراعي بحماة محي الدين الراجح، أن قيمة الحبوب التي صرفت للفلاحين حتى صباح أمس، بلغت نحو ٢٣٥ مليار ليرة، منها ١٥٥ مليار ليرة لمنتجي القمح الذين سلموه لمراكز «السورية للحبوب»، ونحو ٥٠ مليار ليرة للمنتجين الذين سلموا قمحهم لفرع إكثار البذار بحماة، ونحو ٣٠ مليار ليرة لمزارعي الشعير الذين سلموا محصولهم لفرع المؤسسة العامة للأعلاف.

وأوضح الراجح أن حجم القروض التي منحها المصرف للفلاحين لتاريخ أمس، وبيّن أن عدد المستفيدين من الصرفيات، نحو ٨١ جمعية فلاحية تعاونية و٩٠٠ مزارع من القطاع الخاص، وأما التحصيلات فبلغت نحو ٩ مليارات ليرة.

ومن جانبه بيّن مدير المصرف الزراعي بالسقيلبية أيمن أبو صفرة لـ«الوطن»، أن ١٤٠ مليار ليرة هي قيمة الحبوب التي صرفت للفلاحين في منطقة الغاب لتاريخه، منها نحو ٣ مليارات ليرة لمنتجي القمح القمح لمراكز الحبوب نحو ٤٥ مليار ليرة، منها ٤ مليارات ليرة للإكثار، وقد شارف المصرف على تصفير رصيد التسويق لهذا الموسم.

وبيّن أن عدد المستفيدين من الصرفيات، نحو ٨١ جمعية فلاحية تعاونية و٩٠٠ مزارع من القطاع الخاص، وأما التحصيلات فبلغت نحو ٩ مليارات ليرة.

ومن جانبه بيّن مدير المصرف الزراعي بالسقيلبية أيمن أبو صفرة لـ«الوطن»، أن ١٤٠ مليار ليرة هي قيمة الحبوب التي صرفت للفلاحين في منطقة الغاب لتاريخه، منها نحو ٣ مليارات ليرة لمنتجي القمح الذين سلموه نحو ٤٥ مليار ليرة، منها ٤ مليارات ليرة للإكثار، وقد شارف المصرف على تصفير رصيد التسويق لهذا الموسم.

وبيّن أن عدد المستفيدين من الصرفيات، نحو ٨١ جمعية فلاحية تعاونية و٩٠٠ مزارع من القطاع الخاص، وأما التحصيلات فبلغت نحو ١٠ مليارات ليرة، والتحصيلات نحو ١١ ملياراً، والسحوبات نحو ٢٢٥ ملياراً والإيداعات نحو ٢٦٠ ملياراً.

وأشار إلى أنه تم فتح نحو ١٠٠٠ حساب للمزارعين الذين تجاوزت مبالغهم الـ٥٠ مليون ليرة.

ومن جانبه ذكر مدير المصرف الزراعي بمصياف محمد قيمر أن المصرف صرف للمزارعين الذين سلموا محصولهم من الذين سلموه لإكثار البذار.

بينما ذكر مدير المصرف الزراعي بناحية شطحة في منطقة الغاب عصمت خضور، أن المصرف سدد نحو ٥٨ مليار ليرة للفلاحين، منها ٣ مليارات لإكثار البذار.

وبيّن أن تحصيلات المصرف بلغت نحو ٧ مليارات و١٥٠ مليون ليرة وبنسبة تنفيذ ١٠٠ بالمئة.

وذكر مدير المصرف الزراعي بمحردة علاء عثمان لـ«الوطن»، أن ٧٧ مليار ليرة سددها المصرف لفلاحي المنطقة، ومنها ٢٤ ملياراً للفلاحين الذين سلموا محصولهم لفرع المؤسسة العام لإكثار البذار.

على حين صرف المصرف الزراعي بكفر زيتا ٤٦ مليار ليرة للفلاحين بريف حماة الشمالي.

وذكر مديره أسامة الحلاق أن نحو ٢ مليار و٤١٧ مليون ليرة هي قيمة القمح الذي سلمه الفلاحون لإكثار البذار.

وأما مدير المصرف الزراعي في صوران ياسر زيدان، فبيّن أنه تم صرف نحو ١٠ مليارات وأكثر من ٤١٨ مليون ليرة للفلاحين الذين سلموا محصولهم لـ«السورية للحبوب»، ونحو ١٠ مليارات وأكثر من ٧٦٩ مليون ليرة لإكثار البذار، وقد بلغت قيمة التحصيلات ٩٠٥ ملايين ليرة.

مديرو المصارف الزراعية: أكثر من ٦٢١ مليار ليرة للفلاحين